



تقرير

فحص محدود للقوائم المالية الدورية
للشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات)
في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الي السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات).

المقدمة :-

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة للشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات) "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل و الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً لسياسات المحاسبة الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٣٠) المعدل الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية ، وتحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعايير المحاسبة المصري لمهمات الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة و المؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبة ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس ابداء استنتاج متحفظ:-

- وردت القوائم المالية الدورية للشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ لإدارة مراقبة الحسابات برقم ٢٦٨ بتاريخ ٢٠٢١/٨/١١

• عدم تضمين حساب الأصول بنحو ٥٥٠ الف يورو المتمثلة في القيمة التقديرية الأولية للتکاليف اللازمة لفك وازالة القراء ٢٠١ التي تستهلك على مدار العمر الإنتاجي الافتراضي المتبقى له طبقاً للمادة ٦ بند ج من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ الخاص بالأصول الثابتة و اهلاكتها حتى لا يتم تحويل قائمه الدخل عند نهاية عمر التشغيلي للقراء بكامل قيمه التکلفة .

نوصي بضرورة اتخاذ اللازم نحو التصويب

٤. عدم تحقيق عوائد تشغيل لقنوات ka band نتيجة عدم تأجيرها خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠ حتى يونيو ٢٠٢١ حيث بلغ عائد التشغيل المحقق خلال الفترة منذ اطلاق القمر ٢٠١٠/٨/٤ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ٢,٩٥٢ مليون دولار مقابل تحمل الشركة نحو ١٧,٩ مليون دولار تكلفة تشغيل خلال ذات الفترة بما يغطي نحو ٨,٥% من التكلفة الاستثمارية عن تشغيل القنوات البالغة نحو ٣٤,٦٠٤ مليون دولار على الرغم من مرور نحو ٥٦% من العمر الإنتاجي للقمر المقدر بنحو ١٨ سنة. وهو ما ترتب عليه استمرار عدم مناسبة عوائد تشغيل قنوات ka band مع التكلفة الاستثمارية للتشغيل.

ونوصي بإتخاذ مزيد من الخطوات و الاجراءات الاكثر فاعلية نحو تسويق تلك القنوات بالشكل الذي يعود بالنفع على الشركة.

٥. وجود العديد من الحيزات الغير مستغلة خلال الفترة من يناير ٢٠٢١ حتى يونيو ٢٠٢١ سواء على القمر ١٠ والبالغه نحو ٣٢ حيز او المؤجرة على القمر الفرنسي يوتلسات وبالبالغة نحو ١٠٤٨ حيز وهى فى زيادة مستمرة من فترة لأخرى وعلى الرغم من ذلك وبتاريخ ٢٠١٤/٩/٢ تعاقدت الشركة مع شركة يوتلسات لإيجار عدد ٥ قنوات فضائية لمدة ١٦ عام بتكلفة بلغت نحو ٢,٥ مليون دولار لقناة الواحدة سنويا بدأت العمل اول قناتين منها اعتبارا من ٢٠١٥/١٠/١ و ثاني قناتين فى ٢٠١٦/١٠/١ وقد بدأت القناة الخامسة فى ٢٠١٧/١٠/١ و نشير فى هذا الصدد لزيادة تلك الحيزات غير المستغلة من عام لآخر.

نوصى بضرورة العمل على الاستغلال الامثل للحيزات المتاحة.

٦. تبين قيام الشركة بإحلال أنظمة مختلفة ضمن بند أجهزة و معدات خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى شهر يونيو ٢٠٢١ بلغ قيمة ما امكنت حصره منها نحو ٤١ مليون دولار و ذلك في ظل سياسة الإحلال والتجديد التي تنتهجها الشركة لكل انظمتها دون استبعاد تكلفة الانظمة القديمة التي تم استبعادها من التشغيل وهو ما يعد تباطؤ في تحديد مصير تلك الأجهزة و اتخاذ الاجراءات اللازمة بخصوصها فضلا عن عدم وجود مخزن للأصول المكتملة.

يتعين العمل على حصر كافة الحالات المماثلة و اتخاذ الخطوات الازمة حتى يتم استبعادها من الأصول الثابتة و اعمال اثر ذلك على الحسابات المختلفة و ذلك طبقا لما ورد بالفقرة ٧٠ من معيار المحاسبي المصرى رقم ١٠ الخاص بالأصول الثابتة و اهلاكتها.

٧. تضمن حساب الأصول بند المباني نحو ١٧,٩٢٥ ألف دولار صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/٦/٣ بعد خصم مجمع الأهالك لمبنى خدمات البريفاب (سابق التجهيز) منهالك و منتهى الصلاحية ومطلوب الإزالة و لم يتبيّن لنا سبب تهالكه او لأى درجة وصلت حالة التهالك و الاجراءات الخاصة بالتعامل مع هذا المبني .

يتعين تشكيل لجنة فنية لدراسة حالة المبني و الاخطار المرتبة على وجوده واجراءقيود المحاسبية الازمة في ضوء ما تسفر عنه اعمال اللجنة خاصة في ظل قيام الشركة باحتساب الشركة نسبة اهالك السنوى بنحو ٢% فقط كالمباني الخرسانية .

تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ١٠,٥٥٩ مليون دولار تمثل مدفوعات مقابل حقوق ترددات وذلك لتحقيق المردود الاقتصادي من الاستثمار في القمر المصري الجديد نايل سات (٣٠١) وقد ابدينا عدة ملاحظات عليها تم ابلاغها ضمن التقرير التفصيلي المبلغ للشركة برقم (٤٤) بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٢.

يتعين بحثها ودراستها واتخاذ ما يلزم نحوها.

بلغ رصيد المساهمة في شركة المحور للقوافل الفضائية والاعلام في ٢٠٢١/٦/٣٠ بمبلغ ٣٠٥,٠٤٩ ألف دولار بانخفاض نحو ٣٥٢,٩٥١ ألف دولار عن تكلفة اقتناصها البالغة ٦٥٨ ألف دولار، وذلك نتيجة الخسائر المتلاحقة والمتراكمة التي حققتها الشركة المساهم فيها خلال فترة اقتناص الشركة لأسهمها وقد بلغت نسبة الانخفاض نحو ٥٤% من تكلفة الاقتناء دون توضيح لموقف تلك الاسهم واساس احتساب التخفيض في القيمة كذا امكانية التصرف فيها اضافة الى عدم وضوح الرؤية لذلك الشركة من حيث استمرارها او امكانية تحقيق ارباح ، حيث لم يتم موافقتنا بأية قوائم مالية لذاك الشركة لإمكان الحكم على قيمة هذا الاستثمار مع دراسة مدى اضمحلال القيمة المتبقية من الاستثمار حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١.

نوصى بموافقتنا بالقوائم المالية لشركة المحور للقوافل الفضائية والاعلام في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ما سبقها اضافة الى محاضر الجمعيات العمومية لها وكذلك موافقتنا باستراتيجية التعامل مع الاستثمارات المتاحة للبيع.

تضمن رصيد مخزون قطع الغيار بمخازن الشركة البالغ تكلفته نحو ١,٥١٥ مليون دولار في ٢٠٢١/٦/٣٠ العديد من الأصناف من قطع الغيار سواء روادك وأخرى بطينة الحركة بلغت تكلفة ما امكن حصره نحو ٢٠ ألف دولار ولا توجد حركة مخزنيه عليها منذ عدة سنوات مالية سابقة خاصة في ظل احوال وتجدد اغلب انظمة التشغيل الخاصة بالقطاعين الفضائي والأرضي.

يتعين ضرورة اعادة تقييم ذلك المخزون بما يتماشى مع التكلفة او صافي القيمة البيعية ايهما اقل لامكان ظهور الرصيد على حقيقته طبقا لما ورد بالفقرة ٩ من معيار المحاسبة المصرى رقم ٢ الخاص بالمخزون كذا مراعاة اجراء الدراسة اللازمة له وحدود التخزين الواحيدة للوقوف على الحجم الأمثل للمخزون للنوعيات المختلفة من قطع الغيار مع بحث أسباب ذلك واتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة تلافياً لتجميد جزء من رأس المال في صورة هذا المخزون فضلاً عن تكاليف تخزينه سنوياً وما قد يتعرض له من تقادم.

ظهر رصيد ح / العملاء (دينو الإيجار) بنحو ٦٢,٤١٦ مليون دولار قبل حساب الانخفاض البالغ نحو ١٧,٦٥١ مليون دولار وهي تمثل مديونيات مستحقة السداد حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ وذلك نتيجة عدم التزام بعض العملاء بسداد مستحقات الشركة في الميعاد المحدد يتعين البحث والدراسة وسرعة مطالبة العميل بالسداد ، وقد تبين بشأنه ما يلى:-

بلغت مديونية الهيئة الوطنية للإعلام في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤٦٠ مليون دولار و بالفحص تبين عدم سداد الهيئة لأية مبالغ منذ ٢٠٢١/١ بخلاف المبلغ المستقطع من نصيبها في ارباح النايل سات .

يتعين ضرورة متابعة التحصيل اولا بأول بدلا من الانتظار لخصم المبلغ من نصيب الهيئة في ارباح النايل سات خاصة في ظل انخفاض ارباح الشركة و اعتراض بنك الاستثمار القومي على هذا الاجراء .

- تلاحظ انتهاء التعاقد خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٢١ مع العديد من العملاء بلغت قيمتها الإيجارية السنوية نحو ٢٨,٧٦٧ مليون دولار و ٩٢٤ الف يورو (العدد ١٧ عميل). وذلك نتيجة انتهاء مدة العقد الموقع بين الشركة والعملاء وعدم تجديده أو قيام بعض العملاء بالإلغاء المبكر لعقودهم.

نوصى بضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لدراسة الأمر و ضرورة تشطيط اعمال إدارتي التسويق و المبيعات بالشركة حتى تتمكن من الحفاظ على مستوى المبيعات و نصيتها من السوق.

- تضمن حساب العملاء الشاذ نحو ١,٥٤٦ مليون دولار تلاحظ بشأنها ما يلى :-
- حساب دائن باسم / مبالغ مدفوعة من العملاء بنحو ١٤٦ ألف دولار عبارة عن مبالغ مسددة لصالح الشركة من بعض العملاء بالبنوك دون تسوية أى مبالغ منها خلال الفترة من يناير ٢٠٢١ حتى يونيو ٢٠٢١ دون وجود بيان تحليلي بأساءهم .
- مبلغ نحو ٤,١ مليون دولار ارصدة دائنة لبعض العملاء لحالات انتهاء النشاط يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٦ وما بعده .

و نوصى بضرورة مراعاة ما يلى:

- اجراء التسويات التصويبية اللازمة لتصحيح ما ورد بعاليه .
- المطابقة مع ارصدة العملاء بين كل من الادارة المالية و القطاع التجارى لكل مركز مالي و ذلك للاطمئنان الى صحة الارصدة الظاهرة بالمركز المالي .

- استمرار وجود أرصدة عملاء مرحلة منذ سنوات مالية سابقة ببعض الوزارات المصرية دون تحصيلها على الرغم من وجود حركة معاملات جارية خلال الفترة لبعضها وقد بلغ رصيد مدionياتها المستحقة السادس حتى ٢١/٦/٣٠ نحو ٥,٨٧١ مليون دولار وقد قامت الشركه برفع دعوه تحكيم غير مؤسسي ضد بعضهم طبقا لما يلى :

العميل	المديونية	ما تم في دعوى التحكيم
وزارة التربية و التعليم	٣,٩٢٧ مليون دولار	متداوله امام لجان انتهاء المنازعات الحكومية
وزارة الصحة و السكان	١,٠٨٨ مليون دولار	متداوله امام لجان انتهاء المنازعات الحكومية
وزارة البحث العلمي	٠,٦٢١ مليون دولار	متداوله امام لجان انتهاء المنازعات الحكومية
وزارة التعليم العالى	٠,٢٤٣ مليون دولار	جارى تحصيل المديونية

يتعين المتابعه أول بأول لتحصيل مستحقات الشركه مع متابعة باقي المديونيات وموافقاتنا بأسباب التأخير فى تحصيل الشركة لهذه المديونيات و ما اتخذ من اجراءات قانونية لتحقسيلها.

- عدم تضمين كل من حسابي العملاء و تأمينات للغير مبالغ تمثل قيمة تأمين أو فروق تأمين مستحقة على بعض العملاء بلغ ما امكن حصره نحو ٧٧٠ الف دولار نتيجة عدم إجراء الشركة للفيود المحاسبية الخاصة بها و بيانها كما يلى :

القيمة بالألف دولار

العميل	فرق التأمين الواجب سداده	العملة	تاريخ الاستحقاق
سلطنة عمان	٧٥٠,٠٠٠	دولار	٢٠٢٠/١٠/١
المحور	٢٧,١٢٥	دولار	٢٠٢٠/١١/٢٧

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء القيد المحاسبية ومطالبة العملاء بالسداد.

• تلاحظ عدم تغطية ارصدة التأمين المقدمة من بعض العملاء الحاليين لأرصدة مديونياتهم في ٢٠٢١/٦/٣ بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢١ مليون دولار لبعض العملاء.

ويتصل بما سبق وجود ارصدة مستحقة على بعض العملاء الذين تم انهاء التعاقد معهم خلال الفترة من ٢٠١٩/١/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣ بعد خصم رصيد التأمين المحتجز لهم بلغ نحو ١,٦ مليون دولار منها نحو ١,٠٥٠ مليون دولار لعميل واحد فقط.

يتعين اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتحصيل تلك المديونيات حتى لا تتحول لمديونيات متوقفة.

• بلغ رصيد المديونية المستحقة على بعض العملاء نحو ٢٦٣ مليون دولار وقامت الشركة برفع دعوى قضائية وتم رفضها نظراً لوجود شرط التحكيم بدلاً من النظر أمام القضاء ولم تتبن ما تم اتخاذه في هذا الشأن، وبيانها كما يلى:

(القيمة بالألف دولار)

اسم العميل	المديونية طبقاً لبيان القضايا	تاريخ رفض الدعوى
ميبل ايست لاكسورى جروب	٧٧٨,٤٨٥	٢٠١٦/٣/٩
ساهور	٢٧٩,٤٢٦	٢٠١٤/٣/٥
هارمونى تى فى القضائية	٢٠٥,٠٩٤	٢٠١٨/٤/٢٤

نوصى بضرورة موافتنا بموقف تلك المديونية وأسباب عدم اتخاذ اية اجراءات منذ ان تم الرفض مع مراعاة ما ورد بتلك الاحكام عند ابرام العقود الجديدة أو الملحق الجديد للعقود القائمة حفاظاً على حقوق الشركة.

• وجود أرصدة عملاء متوقفة منذ سنوات مالية سابقة (يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠) بلغ ما امكن حصره منها في نحو ١١ مليون دولار وقد تم وقف البث لهم على أقمار نايل سات وتم خصم التأمينات المقدمة لغالبية هؤلاء العملاء.

نوصى بضرورة اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتحصيل تلك المديونيات والعمل على تقييم السياسة الائتمانية للشركة بشكل دورى مع ضرورة حصول الشركة على الضمانات الكافية من عملائها عند التعاقد لمواجهة مخاطر عدم السداد.

• تلاحظ عدم تنفيذ العديد من الاحكام الصادرة لصالح الشركة منذ عدة سنوات بعضها منذ عام ٢٠١٢ بلغ ما امكن حصره منها نحو ٦٨ مليون دولار وقد تلاحظ ان اغلب حالات عدم التنفيذ نتيجة وجود العميل خارج البلاد.

نوصى بضرورة الحصول مستقبلا على كافة الضمانات الالزامية لحفظ حق الشركة تجاه عملائها خصوصا في ظل عدم جدوى الحصول على احكام مع عدم القدرة على تنفيذها واستكمال اجراءات التحكيم المتداولة حفاظا على حقوق الشركة

ظهر رصيد ح / المدينون والارصدة المدينة نحو ١,٥٢٣ مليون دولار قبل الانخفاض البالغ نحو ٩٣٣٩ الف دولار وقد تبين بشأنه ما يلى:-

• تضمن الحساب نحو ٢٧٨ ألف دولار بعضها معلاه منذ اكثر من خمسة عشر سنه وبيانها كما يلى :

- نحو ٢٥٨ الف دولار مديونية اسهم غير مسددة منذ عدة سنوات لبعض المساهمين ولم يتم تطبيق المادة رقم ٩ من النظام الأساسي للشركة والتى أوجبت سداد فائدة بواقع ٧٪ سنويا من يوم الاستحقاق على تلك المبالغ

- مبلغ ٢٠ الف دولار مستحقة على بعض القنوات تمثل في مديونية تخليص جمركي وأخرى مستحقة على بعض الجهات والعاملين.

يتعين موافقتنا بأسباب عدم تطبيق المادة المشار اليها مع إتخاذ جميع الإجراءات الالزامية لتحصيل تلك المبالغ ومراعاة ذلك عند تكوين المخصص الواجب .

• تضمن الحساب نحو ٧٩٠ الف جنية (منها نحو ٤٨٥ الف جنية مرحلة من سنوات سابقة) قيمة اعمال الامن والحراسة لمحطة الكهرباء والتي قامت الشركة بسدادها لشركة برایت ستار للأمن والحراسة نيابة عن كل من مدينة الانتاج الإعلامي بنسبة ٥٥٪ والهيئة الوطنية للإعلام بنسبة ٢٥٪ طبقاً للاتفاق المبرم بين الاطراف الثلاثة .

يتعين إتخاذ جميع الإجراءات الالزامية لتحصيل تلك المبالغ .

• تضمن حساب مصروفات مدفوعة مقدماً مبلغ ٣٢,٣٧١ الف دولار ما يعادل ١١٨,٩٠٠ الف درهم امار اتي مبالغ مسدده مقدماً منذ أكثر من عام (بالقيود أرقام ١٠١٩/١٢٣٠٤، ٨/٢٥٠١٩/١٢٣٠٤) لحساب تأجير مساحه لجناح النايل سات في معرض الكابسات بدوله الامارات العربيه المتحده والذي كان من المزعزع اقامته في شهر مارس ٢٠٢٠ وقد تم الغاء اقامه المعرض بالعام السابق و تم تأجيل إقامته أكثر من مره بالعام الحالى .

الامر الذي يستوجب متابعة ذلك المبلغ لضمان حقوق الشركة لدى الغير .

• تضمن حساب الارصدة الدائنة الشاذ مبلغ ما امكن حصره نحو ٣٧٠ الف جنية مصرى و ٤٢٠ الف دولار تمثل عمليات شراء تم تعليقها لعدم ورود فواتير الشراء او عدم استرداد ضريبة المبيعات (ضريبة القيمة المضافة) من الموردين معلاه منذ عدة سنوات بازيادة ولم يتم تسوية هذه المبالغ حتى تاريخ الفحص وهو ما منع ادراج تلك المبالغ على حساباتها المختصة سواء كمصرفوفات او اصول او مخازن و ما استتبعه ذلك من تأثير على ارصدة الجرد للأصول والمخزون .

يتعين حصر جميع الحالات المماثلة والمعلنة بحساب الموردون من عدة سنوات وتسويتها

- تأخر الشركة في تسوية بعض المبالغ المعلقة بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى (موردون محيطون) لمدة تزيد عن عشر سنوات رغم ورود فواتير الشراء للأصناف المشترى وأضافتها وصرفها من المخازن من ذلك :

رقم التسوية	مبلغ التسوية	بيان التسوية
٢٠٢١/٦/٨٢	٨٧,١٦٣ الف جنيه	قيمة مشتريات من شركة العربي وتم ورود الأصناف للشركة في ٤/٢٣ ٢٠٠٨ وأضافتها وصرفها من مخازن الشركة

يتعين موافاتنا بأسباب تأخر تسوية تلك المبالغ وحصر جميع الحالات المماثلة والمعلقة بحساب الموردون منذ عدة سنوات وبحثها واتخاذ ما يلزم نحوها

- تضمن حساب الأرصدة الدائنة الأخرى نحو ١٠٤,٢٣٨ ألف دولار أرصدة متوقفة ومرحلة منذ سنوات مالية سابقة تتمثل في:
 - نحو ٣٩٣ ألف دولار - باقى أرباح المساهمين المحفظ بها منذ عام ٢٠٠٤ (اكتتاب عام) ضمنها نحو ١٨ ألف دولار قيمة شيكات تم استلامها بالفعل من شركة مصر للمقاصلة نتيجة القادم الخمسى فى ابريل ٢٠٠٦ ، ولم يتم سدادها لوزارة المالية حتى تاريخه - بالمخالفة لنص المادة رقم ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ (بإصدار قانون الضرائب على الدخل) .
 - نحو ١٠,٩٣٨ ألف دولار فائض توزيعات حصة العاملين (واعمال حكم المادة رقم ١٩٦ الفقرة الثانية من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في هذا الشأن) .

يتعين اتخاذ ما يلزم مع مراعاه تنفيذ أحكام القانون المشار إليه مع اجراء التسويات الازمة

- تضمن الحساب مبلغ ٣٢,٠٥١ الف دولار قيمة حواجز أداء لشركة AIR BUS تم تعليتها على حساب المورد عن الفترة من ٢٠١٤/١٠/٣١ حتى ٢٠١٥/٩/١٠ نهاية عمر القمر الصناعي نايل سات ١٠٢ ووفقاً لجدول حواجز الأداء في العقد المبرم مع الشركة أثناء التصنيع. معلاه منذ عام ٢٠١٥ ولم يتم تسويتها حتى تاريخه على الرغم من خروج القمر من الخدمة في يوليو ٢٠١٨ .

يتعين البحث والدراسة وإتخاذ اللازم .

- عدم قيام الشركة بتكوين مخصص ضريبية القيمة المضافة حيث صدر القانون بدءاً من عام ٢٠١٥ ضمن قائمة لسلع والخدمات المعفاة من الضريبة على سبيل الحصر ولم يتضمن نشاط الشركة طبقاً لما جاء بمحضر مجلس الإدارة رقم ٢٥٥ بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣٠ .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم تكوين المخصص المشار إليها لمواجهة أي مطالبات محتملة .

- عدم تنفيذ المادة رقم ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون التأمين الصحى الشامل) وكذا المادتين الرابعة والخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر والتى جاء بها ضمن مصادر التمويل ٢,٥ % (اثنين ونصف في الالف) من جملة ايرادات الشركات ايً كان طبيعتها والنظام القانوني الخاضعة له والمنشآت الفردية والهيئات العامة الاقتصادية والمهنية اعتباراً من ٢٠١٨/٧/٨ .

يتعين الالتزام بنص القانون المشار إليه .

• تلاحظ وجود انخفاضات متتالية في ايرادات النشاط المحققة بالشركة على مدار الخمس سنوات الماضية بنسب تتراوح بين 7% و 10% الامر الذي ترتب عليه انخفاض صافي الربح خلال نفس الفترات السابقة.

يتعين دراسة اسباب هذا الانخفاض مع بذل المزيد من الجهد لزيادة تلك الإيرادات.

• بلغت ايرادات النشاط نحو ٥٩,٤٩٤ مليون دولار عن الفترة من ٢٠٢١/١١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ٦٣,٧٨٨ مليون دولار عن نفس الفترة من العام الماضي بانخفاض نحو ٤,٢٩٤ مليون دولار ويرجع ذلك إلى قيام الشركة في سنوات سابقة بإستئجار عدد ٣٥ قناة قمرية من الشركة الفرنسية للأقمار الصناعية بوتسلات بتكلفة نحو ٧٠ مليون دولار سنوياً وهذا المبلغ يمثل نحو 7% من مصروفات الشركة سنوياً وأن هذه العقود طويلة الأجل يصل مدة بعضها من ١٢ إلى ١٦ عام ويتصل بما سبق :

١- أنه يوجد عدد ٣٠ قناة قمرية المتعاقد عليها أولاً (غير قابلة للإلغاء المبكر) وعدد خمس قنوات قمرية أخرى (يمكن الإلغاء المبكر لها بعد مرور خمس سنوات) من تاريخ التعاقد بشرط سداد ٣١% من المدة المتبقية للعقد كغرامة سداد مبكر.

٢- وبمراجعة نسب الإشغال الواردة لنا من الشركة عن الفترة من ٢٠٢١/١١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ تبين وجود العديد من القنوات القمرية الكاملة وبعض الحيزات من قنوات قمرية أخرى غير مستغلة خلال تلك الفترة بلغت نحو ٤٨ حيزاً بما يعادل نحو ٢٥ قناة قمرية بنسبة ٧١% من إجمالي القنوات القمرية المتاحة غير مستغلة خلال تلك الفترة وعدم الاستغلال المشار إليه في زيادة مستمرة من فترة لأخرى خلال العام.

٣- قيام بعض العملاء بتخفيض الحيز المؤجر لهم أو الإلغاء المبكر لعقودهم الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في الإيراد وإنكماش في النشاط.

٤- تقوم الشركة بسداد إيجار القنوات القمرية بالكامل باليورو في حين أن معظم عقود الشركة مع العملاء بالدولار الأمر الذي قد يتربّط عليه تحمل الشركة خسائر فروق عملة.
وهذا يُعتبر مؤشر يتطلب دراسة لجميع المقررات التي تمتلكها الشركة للقنوات المستأجرة من شركة بوتسلات.

نوصى بضرورة إجراء المزيد من الدراسات التسويقية لاستغلال تلك القنوات والحيزات الغير مستغلة مع دراسة امكانية إعادة التفاوض مع شركة بوتسلات بشأن تخفيض القيمة الإيجارية لتلك القنوات وكذا عدم إبرام عقود غير قابلة للإلغاء لتأجير قنوات قمرية أخرى وذلك لتحقيق العائد المرجو للشركة وزيادة إيراداتها.

- تضمنت الاصول الثابتة بند الاراضي (ايضاح رقم ٥) قطعة ارض كانت الشركة قد اشتراها من اتحاد الاذاعة والتليفزيون بموجب عقد ابتدائي مؤرخ في ١٩ مارس ٢٠٠٨ وتم الانتهاء من تسجيلها نهائياً بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٢ ومستخرج عنها شهادة سلبية بعدم التصرف حتى ٣٠/١١/٢٠٢١ .

الاستنتاج :-

- وفي ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه ، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

تحريراً في: ٢٠٢١/٨/٤٩

م

مدير عام
نائب مدير الإدارة

محاسب / عصام شكري دسوقى

وكيل الوزارة

النائب الأول


محاسب / حازم محمود حسين